

الأمم المتحدة  
الجمعية العامة  
الدورة السادسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة  
الجلسة السادسة  
المعقودة يوم الخميس  
١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس : السيد منتصر (الجمهورية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية للشؤون الإدارية والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البنند ١١٣ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات (تابع)

.../...

Distr. GENERAL  
A/C.5/46/SR.6  
25 October 1991  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :  
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ١١٣ من جدول الاعمال : خطة المؤتمرات (تابع) (A/46/32)

١ - السيد ميريفيلد (كندا) : اعترف بأهمية العمل الذي تقوم به لجنة المؤتمرات ، التي عليها تأمين أن تقدم الامانة العامة خدمات من أحسن نوعية بالرغم من المسوارد المحدودة المتاحة للأمم المتحدة لاداء جميع الوظائف التي أوكلتها لها السدول الاعضاء . وبناء على ذلك فإن من المهم أن يستخدم المندوبون هذه الخدمات على نحو يتسم بالمسؤولية .

٢ - وكرر الملاحظة التي أبدهاها وفده في العام الماضي ، بأن من الاساسي الاستفسادة من الخدمات على نحو فعال وأبدى تشككه في مدى ملاءمة إعداد احصاءات تفصيلية على نحو زائد عن الحد . وبالرغم من أن المتكلم يعتبر أن من غير المناسب تحديد المستوى المرجعي للمؤشر عند ٧٥ في المائة أو ٨٠ في المائة ، فإنه أعرب عن ارتياحه للتحسن الذي تحقق في المنظومة بأكملها في الاستفادة من الخدمات .

٣ - ومن الاساسي أن يكون المستفيدون من الخدمات مقتصدون في طلباتهم وأن يتصرفوا بروح من المسؤولية في حساب متطلباتهم . وفي هذا السياق ، فإن الهيئات التي تستخدم دائما خدمات مؤتمرات بقدر أقل من القدر الذي طلبته ينبغي أن تتخذ تدابير لتقييم متطلباتها الحقيقية على نحو ملائم ، بدلا من أن تستمر في وضع حساباتها على أساس الطلبات التي قدمتها في السنين السابقة وينبغي أيضا النظر بإمعان في إمكانية تخفيض مدة الاجتماعات التي لا تكون لها ضرورة ظاهرة .

٤ - وأيد المتكلم تأييدا كاملا التوصية التي قدمتها لجنة المؤتمرات بأن تنظر الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنظيم أعمالها على دورات تتكرر كل سنتين . وربما كان من المناسب أيضا أن يُقَيِّم من جديد تنظيم المناقشات في اللجان الرئيسية للجمعية العامة وفي جميع الهيئات الفرعية . ومن الضروري ترشيد عمل الأمم المتحدة ، بتقليل جوانبه الروتينية أكثر من غيرها حتى يتسنى توجيه خدمات المؤتمرات للمناقشات البناءة بشأن المسائل الجديدة والهامة التي ينبغي أن تنظر فيها الأمم المتحدة بناء على طلب الدول الاعضاء .

٥ - ويتفق وفد كندا مع اللجنة بأنه ينبغي أن يطلب من مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن يقوموا بتقييم متطلباتهما على نحو أجدى ، وبأنه ينبغي تخفيض كمية المحاضر الموجزة

(السيد ميريفيلد ، كندا)

بقدر الإمكان . وربما كانت برمجة الاجتماعات على نحو متوال تدبيرا ملائما للغاية للاجتماعات الروتينية أو الاجرائية البحتة .

٦ - وأشار المتكلم إلى أن نتائج إدخال تكنولوجيا جديدة في ادارة شؤون المؤتمرات كانت متفاوتة في رأي اللجنة ، وأعرب عن تأييده لجهود الادارة في هذا الصدد ويأمل أن تحدث تحسينات حقيقية وقابلة للقياس في الانتاجية بعد أن يتم استكمال هذا البرنامج .

٧ - ويقتراح وفد كندا أن تتبنى اللجنة الخامسة في قرارها توصيات لجنة المؤتمرات ويحث جميع هيئات الأمم المتحدة على أن تراجع متطلباتها فيما يتعلق بالاجتماعات والوشائق بهدف تحسين قدرة المنظمة بوجه عام بغية تنفيذ الاهداف الجديدة التي حددها لها المجتمع الدولي .

٨ - السيدة روتيسر (النمسا) : أشارت إلى أن مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات للفترة ١٩٩٣-١٩٩٣ الذي أعدته لجنة المؤتمرات يتفق مع التوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٢٢/٤٣ بآء بشأن ضرورة توزيع المؤتمرات وخدمات المؤتمرات على مدار السنة . ومع ذلك ، فهي ترى أن مشروع جدول الاعمال هذا يمكن تحسينه : إذ ينبغي توزيع المؤتمرات على نحو أكثر إنصافا بين مراكز المؤتمرات المختلفة في الأمم المتحدة للاستفادة المثلى من خدمات وأنشطة المؤتمرات . وبالمثل ينبغي ، كما أوصت اللجنة في الفقرة ١٣٥ من تقريرها ، ادخال تطبيقات التكنولوجيا الجديدة في وقت واحد في منظومة الأمم المتحدة بأسرها . وبالرغم من أن ذلك سيكون مكلفا في البداية ، فإن حيازة وتطبيق هذه التكنولوجيا ستيحان زيادة الانتاجية ، وعلى المدى الطويل سيؤدي إلى تحسين استخدام الموارد المالية .

٩ - وأشارت المتكلمة مع الارتياح إلى أن هيئات الأمم المتحدة وصلت في عام ١٩٩٠ إلى أعلى مؤشر للاستفادة من خدمات المؤتمرات (٧٨ في المائة) . ومع ذلك ، فهي تحسنت الهيئات التي لا تستخدم بصفة دائمة خدمات المؤتمرات المخصصة لها استخداما كاملا على أن تراجع جديا متطلباتها فيما يتعلق بالاجتماعات . وإذا لم يوضع حد لهذا التبديس المستمر للموارد ، فهي تؤيد أن تتخذ تدابير ملموسة بقدر أكبر مماثلة للتدابير التي اقترحتها فريق ال ١٨ . ونظرا لندرة الموارد المتاحة ولضرورة استخدامها على

(السيدة روتيسر ، النمسا)

نحو رشيد ، فهي تؤيد الاقتراح برفع المستوى المرجعي لاستخدام موارد المؤتمرات ، المحدد حاليا عند ٧٥ في المائة .

١٠ - وقالت المتكلمة إنها وإن كانت تعترف بالمزايا التي لا شك فيها التي توفرها الطريقة الجديدة لحساب مؤشر الاستخدام التي اعتمدت في العام الماضي والتي ستطبق في نفس الوقت مع الطريقة السابقة خلال فترة تجريبية مدتها ثلاث سنوات ، فإنها ترى من الممكن تحسينها ؛ وفي هذا الصدد فإنها تؤيد أن يستخدم مؤشر لتوافر الوشائق في كل هيئة وأن يلغى عامل الوقت الذي لم يستفد منه في الجزء المتعلق بالتأخر في بدء الاجتماعات والجزء المتعلق بانتهائها مبكرا ، نظرا لأن انتهاء اجتماع مبكرا يمكن أن يكون مؤشرا على أن الأعمال قد أنجزت على نحو فعال . وبعد أن أشارت إلى أنه لا توجد أي طريقة احصائية ، مهما كانت دقيقة ، يمكن أن تعكس جميع جوانب الاداء في هيئة ما ، حث جميع هيئات الأمم المتحدة على أن تتفادى تبييد خدمات المؤتمرات .

١١ - ويؤيد وفد النمسا تأييدا تاما توصية لجنة المؤتمرات الواردة في الفقرة ٥٥ من تقريرها بأن يجري جدولة الجلسات بحيث تتعاقب خلال فترة الجلسة التي تكون مدتها ثلاث ساعات ؛ وترى أن هذا تدبير هام للاستفادة إلى أقصى حد من موارد المؤتمرات .

١٢ - وأشارت المتكلمة إلى الباب ٣٢ من مشروع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢ (خدمات المؤتمرات والمكتبة) ، فأصرت على ضرورة أن يجري تحليل العلاقة بين الموظفين الدائمين والموظفين المؤقتين في أماكن العمل في أوروبا ودراسة الزيادات اللازمة في خدمات الترجمة الشفوية للهيئات التي تجتمع في فيينا . وفي هذا الصدد فهي تنتظر باهتمام الاقتراحات المحددة للأمين العام . وأحاطت علما أيضا بالمعلومات التي قدمها وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة بشأن نتائج المفاوضات بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بإنشاء دائرة مركزية للمؤتمرات في فيينا وقالت إنها على ثقة أن جميع المنظمات المعنية ستستطيع التوصل قريبا إلى اتفاق .

١٣ - ويمكن للجنة المؤتمرات أن تلعب دورا هاما في دراسة أداء إدارة شؤون المؤتمرات وتقديم أفكار جديدة لتحسينه ؛ ووفد النمسا مستعد للتعاون مع الإدارة ومع

(السيدة روتيسر ، النمسا)

الوفود الأخرى من أجل تحقيق هذا التحسين . وقد أمكن في السنوات الأخيرة استخدام موارد المؤتمرات على نحو أكثر فاعلية وسيستمر هذا الاتجاه الإيجابي إذا أخذت في الاعتبار المقترحات الجديدة للجنة التي يؤيدها وفد النمسا تأييدا تاما . وحسبت المتكلمة الأمانة العامة وجميع أعضاء لجنة المؤتمرات على مواصلة بذل الجهود لتحسين توفير خدمات المؤتمرات .

١٤- السيد ناصر (مصر) : أعرب عن ارتياحه للتحسن الذي تحقق في توافر الوثائق خلال هذه الدورة للجمعية العامة ولارتفاع مؤشر استخدام موارد خدمات المؤتمرات بوجه عام ، وقال إن هذا الارتفاع معتدل ، ولكنه يمثل إتجاها إيجابيا ينبغي تأكيده في المستقبل . ويرى أن من المناسب النظر في إمكانية رفع المستوى المرجعي لمؤشر استخدام هذه الموارد .

١٥- وأعرب المتكلم عن تأييده للتوصية الواردة في الفقرة ١٣ من تقرير لجنة المؤتمرات ، باعتقاد مشروع جدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ بالشكل الذي قدمته لجنة المؤتمرات ، وبأن تآذن للجنة بإجراء ما قد يلزم من تعديلات نتيجة للإجراءات والقرارات التي تتخذها الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين .

١٦- ومع ذلك ، هناك توصيات وملاحظات أخرى في هذا التقرير ينبغي دراستها بعناية . وبوجه خاص فإن المنهجية التجريبية الجاري استخدامها لقياس مؤشر الاستخدام معقدة للغاية . ومن ناحية أخرى ، كان ينبغي للجنة المؤتمرات أن تدرس على نحو أكثر عمقا مسألة موارد وخدمات ومرافق المؤتمرات الموجودة في الأمم المتحدة وتقديم مقترحات واستنتاجات محددة في هذا الصدد . فضلا عن ذلك ، كان ينبغي دراسة هذه المسألة في نفس الوقت مع مسألة إدخال تكنولوجيات جديدة في توفير خدمات المؤتمرات . وفي هذا الشأن يجدر بالإشارة أنه ينبغي إدخال هذه التكنولوجيات في منظومة الأمم المتحدة بأسرها في وقت واحد ، والاستثمارات التي ستحققها المنظمة في هذا الإطار ينبغي أن تساعد على تعويض حجم العمل المتزايد في إدارة شؤون المؤتمرات ، ولو جزئيا .

١٧- وأشار المتكلم إلى أن دور لجنة المؤتمرات قد نوقش على نحو متعمق في الدورات السابقة ، وهو محدد في قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ بآء ، الذي حدد ولاية وتكويين

(السيد ناصر ، مصر)

اللجنة . وفي هذا الصدد يصر على ضرورة أن يكون تكوين اللجنة منصفاً جغرافياً . وفضلاً عن ذلك ، يرى أن القرار المذكور لا يعطي اللجنة صلاحيات تتفق مع الوظائف الموكولة إليها وفقاً للتوصيات ١ و ٢ و ٣ لغريق ال ١٨ . ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٢ بء ، لا تملك اللجنة سلطة تعديل جداول أو جلسات اتفق عليها بالفعل ولا اختصاصات لها في شؤون الميزانية . وفي هذا السياق ، سأل المتكلم هل تتفق دراسة لجنة المؤتمرات للباب ٢٢ من مشروع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ مع أحكام القرار المذكور .

١٨ - وبالرغم من نقاط الخلاف هذه ، فإن وفد مصر مستعد للتعاون مع جميع الأطراف المعنية من أجل تعزيز اللجنة . وأضاف المتكلم أنه بالرغم من أن من سلطة اللجنة الخامسة تعديل دور لجنة المؤتمرات ، فإنه يرى أنه لا يزال من السابق لأوانه مراجعة وظائفها وأن من المناسب أكثر ترك هذا العمل للدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة .

١٩ - ومن ناحية أخرى ، يرى المتكلم أن من الممكن تحسين استخدام موارد خدمات مؤتمرات الأمم المتحدة بمواصلة عملية إصلاح الجهاز الحكومي الدولي على نحو ما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ .

٢٠ - السيد زاهد (المغرب) : تكلم أيضاً باسم سائر الأعضاء في اتحاد المغرب العربي (تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، وموريتانيا) ، فنوه بالدور الهام الذي تظلع به لجنة المؤتمرات وإدارة شؤون المؤتمرات في زيادة فعالية المنظمة وتعزيز هيبتها . وقال إن ترشيد جدول المؤتمرات والاجتماعات ، ومراقبة جودة الوثائق ونشرها في حينها ، وإدخال التكنولوجيا الجديدة ، كلها عوامل تؤثر في عمليات التداول واتخاذ القرارات التي تظلع بها مختلف هيئات الأمم المتحدة .

٢١ - وأردف قائلاً إنه ، نظراً لتزايد أهمية الدور الذي تظلع به الأمم المتحدة ينبغي لها أن تبذل قصارى جهدها من أجل ضمان استخدام الموارد المتاحة لديها على أفضل وجه ممكن ، ولا سيما موارد خدمات المؤتمرات . ولاحظ مع الارتياح أن لجنة المؤتمرات ترى أن المنهجية الجديدة لحساب مؤشر الاستفادة من خدمات المؤتمرات يتيح تقييماً مرضياً بدرجة أكبر لدقة تنبؤات مختلف اللجان بالعدد الفعلي للجلسات التي

(السيد زاهد ، المغرب)

سوف تحتاج إلى توفير خدمات كاملة لها خلال الدورات . وأبدي تأييده لاقتراح وضع مؤشر للتوافر بغية تقييم العلاقة بين توافر الوثائق ومؤشرات الاستغادة من خدمات المؤتمرات . ورأى أن من المؤسف الاضطرار إلى إلغاء جلسات لبعض اللجان والهيئات لعدم صدور الوثائق اللازمة أو لتأخر صدورها ؛ وحث إدارة شؤون المؤتمرات على أن تحرص على عدم تكرار هذه الحالات . وأضاف قائلاً إن حالات التأخر المؤسفة هذه تؤثر بشكل خاص على الوثائق المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وهي مسائل ذات أهمية خاصة لدى بلدان اتحاد المغرب العربي .

٢٢ - وأعرب عن إدراكه لمحدودية الموارد المتاحة للمنظمة بسبب استمرار الازمة المالية ، ولما يترتب على هذا من تأثير سلبي على خدمات المؤتمرات . وهذا يحتتم استخدام الموارد المتاحة على نحو أرشد . وأعرب عن استعداد أعضاء اتحاد المغرب العربي للنظر في أي اقتراح يهدف إلى إجراء استعراض متعمق لاداء إدارة شؤون المؤتمرات بغية زيادة كفاءتها . وقال إن إدخال التكنولوجيا الجديدة يمكن أن يساهم بوجه خاص في تحقيق هذا الهدف .

٢١ - وأعرب عن تأييده لما ورد في تقرير لجنة المؤتمرات من الاعراب عن القلق بشأن الهيئات التي تتسم معدلات استخدامها لموارد خدمة المؤتمرات بالانخفاض بصورة طرددة ؛ بيد أنه حث على عدم خفض عدد الجلسات المخصصة لهذه الهيئات لأن هذا قد ينعكس سلباً على أعمالها . وعلاوة على ذلك ، فإن اتخاذ مثل هذا التدبير ليس من اختصاص لجنة المؤتمرات . ومن ناحية أخرى ، يمكن أن يُطلب إلى هذه الهيئات أن تعيد للنظر في احتياجاتها من خدمات المؤتمرات . وأعرب عن تأييد أعضاء اتحاد المغرب العربي للتوصية الواردة بهذا المعنى في الفقرة ٢٩ من تقرير لجنة المؤتمرات .

٢٠ - ومضى قائلاً إن تحديد دورة مدتها سنتان لاجتماعات الهيئات الفرعية الشابعة لمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيكون مفيداً جداً في تخفيف عبء عمل المجلس ، وسيتيح له أن ينظر بقدر أكبر من التعمق في التقارير التي يتلقاها ، لا سيما وأنه يتعين عليه لأن أن ينجز في شهر واحد ما كان يستغرق شهرين سابقاً . بيد أن النظر في تلك التوصية ينبغي ان يكون في اللجنة الثانية والثالثة ، لا في اللجنة الخامسة .

(السيد زاهد ، المغرب)

٢٥ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي إطالة دورات لجنة البرنامج والتنسيق بعدة أيام لتجنب التمديدات المتكررة التي تخلق بحق لجنة المؤتمرات ، ينبغي أن يوصى بهذا أيضا بالنسبة للاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية .

٢٦ - وذكر أن أعضاء اتحاد المغرب العربي يرون أن تطبيق المبادئ التوجيهية التي اعتمدها لجنة المؤتمرات للنظر في الطلبات التي تقدمها الهيئات المختلفة من أجل إجراء تغييرات فيما بين الدورات في جدول المؤتمرات والاجتماعات المعتمد سوف يحسّن من أداء اللجنة ، كما أعرب عن تأييد هؤلاء الاعضاء للتوصية التي أوردتها اللجنة في الفقرة ٧٩ من تقريرها .

٢٧ - وتطرق إلى اجتماعات الهيئات والبرامج غير الممولة من الميزانية العادية ، فقال إنه ينبغي أن يُطلب إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن يدرسا احتياجاتهما من خدمات المؤتمرات في ضوء الاشارة المالية الكبيرة المترتبة عليها وبالنظر إلى الهدف المتمثل في زيادة كفاءة هاتين الهيئتين اللتين تتسمان بأهمية كبرى بالنسبة للبلدان النامية . وأعرب عن استعداد أعضاء اتحاد المغرب العربي لدراسة أية مقترحات ترمي إلى زيادة الكفاءة دون إضرار بالبرامج والمشاريع .

٢٨ - السيد كاربوتشكي (هنغاريا) : قال إن لجنة المؤتمرات واحدة من أهم الهيئات الفرعية الدائمة التابعة للجمعية العامة وإن لتوصياتها آثارا هامة على الميزانية . ومن ثم فإن ما ينبغي للجنة وما هو في مقدورها هو أن تكون أداة لزيادة كفاءة الاستفادة من خدمات المؤتمرات .

٢٩ - وأضاف قائلاً إن تقرير اللجنة الاخير يعطي الانطباع بأن عملها يقتصر في أكثر الحالات على التصديق التلقائي على كل ما يُطلب اليها ، وهذا لا يمثل على وجه الدقة الولاية التي أناطتها الجمعية العامة بها في القرار ٢٢٢/٤٣ بآء . وفي الواقع أن وحدات الامانة العامة التي تصدر الطلبات تتمتع بقدر أكبر من المعلومات والبيانات المتعلقة بخدمات المؤتمرات واحتياجاتها مما لدى أغلبية أعضاء اللجنة . ومما يدعو إلى الاسف أن الحضور في دورة آب/اغسطس القصيرة كان محدودا للغاية ، وأن جودة إعداد الوثائق والتوجيه الحاذق من جانب الرئيس وما قام به الاعضاء الحاضرون من أعمال ،



(السيد كاربوتشكي ، هنغاريا)

هي وحدها العوامل التي كفلت للتقرير ، الذي يمثل القاسم المشترك الأدنى بين الآراء المتباينة لأعضاء اللجنة والأمانة العامة ، أن يعكس قدرا من التقدم في بعض المجالات . ومن جهة أخرى ، فإن الإصلاح الشامل للأمانة العامة والجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها هو وحده الذي يمكن أن يتيح لهيئات مثل لجنة المؤتمرات أن يكون لها أي دور رئيسي بمعنى الكلمة .

٣٠ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن وفده يوافق على أن دور اللجنة ينبغي ألا يقتصر على دراسة الاحصاءات ، فإنه يُسَلِّم بأن الاحصاءات يمكن أن تؤدي إلى استخلاص استنتاجات مفيدة . وأوضح أن تحديد مؤشر مرجعي أعلى للاستفادة من خدمات المؤتمرات يمكن أن يعطي إشارة لا لبس فيها للمستفيدين . وقال إن اقتراح تحديد المعدل بـ ٨٥ في المائة يبدو معقولا بالنظر إلى معامل الاستفادة الحالي . بيد أنه إذا ظلت هيئة مما تستخدم بصورة مطردة أقل من ٦٠ في المائة من موارد المؤتمرات المخصصة لها ، دل ذلك على وجود قصور بالغ ، وعلى اللجنة أن تطلب عندئذ إلى الهيئة المعنية ، أو إلى الهيئات المختصة الأخرى ، أن تدرس الحالة لكي تتمكن بدورها من أن تقدم إلى الجمعية العامة ما يلزم من توصيات قد يشمل تقليص خدمات المؤتمرات المخصصة للهيئة المعنية .

٣١ - وأردف قائلا إن الاقتراح الداعي إلى إجراء استعراض خارجي جديد لانتاجية إدارة شؤون المؤتمرات وكفاءتها هو اقتراح مناسب ، وأنه ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة أن تجري دراسة لهذه المشكلة البالغة التعقيد . ولا ريب في أن تحسين تنسيق موارد المؤتمرات القائمة يمكن أن يعزز الفعالية من حيث الكلفة ، لكن لا ينبغي التطرف في ذلك إلى حد المساس بسلطات منظمات أخرى . كما يمكن تحقيق وفورات من خلال التعديل الطفيف لهياكل جداول الملوك ، مع ما يترتب على ذلك من تغييرات في الميزانية . ومن أمثلة ذلك تعيين فريق ثان من المترجمين الغوريين في فيينا حيث أن هذا أقل تكلفة من الاستعانة بموظفين بعقود قصيرة الأجل .

٣٢ - واستطرد قائلا إن على اللجنة أن تبحث بحسب دقيا كل طلب مؤداه إجراء تغيير في جدول المؤتمرات المعتمد ، أو تمديد الاجتماعات ، أو توفير خدمات إضافية للمؤتمرات ، أو الاستثناء مما نمت عليه الفقرة ٧ من الجزء أولا من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ ، وإن عليها رفض أي طلب لا يستند إلى أساس . ونظرا إلى انعقاد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية فإن عام ١٩٩٢ سيكون عاما خاصا . ومن ثم يلزم النظر

(السيد كاربوتشكي ، هنغاريا)

بعناية في الاقتراح الداعي إلى تقديم موعد الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣٣ - السيد راي (الهند) : أعرب عن اغتباط وفده لتمكن إدارة شؤون المؤتمرات من النهوض بالمهمة الصعبة المتمثلة في تلبية الطلبات المتزايدة لخدمات المؤتمرات باستخدام موارد محدودة ، بيد أنه أشار إلى إمكان تحسين أداؤها وكفاءتها وإنتاجيتها بقدر أكبر . وفي الوقت ذاته ، يجب على الدول الاعضاء أن تحاول الاستفادة إلى أقصى حد من الخدمات التي تقدم للاجتماعات الحكومية الدولية . وأعرب عن الارتياح لارتفاع مؤشر الاستفادة العامة من خدمات المؤتمرات إلى ٧٨ في المائة ، وهو ما يزيد عن معدل الـ ٧٥ في المائة الذي حددته لجنة المؤتمرات .

٣٤ - وأضاف قائلاً إن المنهجية الجديدة لتقييم الاستفادة من موارد خدمات المؤتمرات أفضل من المنهجية السابقة من حيث أنها تقارن احتياجات الاجتماعات المقدره في مرحلة التخطيط بالاستفادة الحقيقية . وسوف يساعد تحليل نسبة الاجتماعات ومعامل دقة التخطيط إدارة شؤون المؤتمرات على توزيع خدماتها على الوجه الامثل على مختلف الهيئات .

٣٥ - واستدرك قائلاً إنه ينبغي مع ذلك مقارنة نتائج المنهجية التجريبية الجديدة بالنتائج المحققة بالمنهجية السابقة . وبالرغم من تحسن مؤشر الاستفادة العام ، فإنه مازال هناك مجال كبير لتحسين درجة استفادة الهيئات الحكومية الدولية من خدمات المؤتمرات . وبوسع اللجنة أن تطلب عن طريق الجمعية العامة أن تحاول الهيئات التي ظل مؤشر استفادتها متدنياً بصورة مطردة خلال السنوات الاخيرة خفض العدد الاجمالي للاجتماعات المبرمجة .

٣٦ - ومضى قائلاً إن تقليل الوقت الضائع من جراء التأخر في بدء الاجتماعات يستوجب تطبيق قواعد النصاب بمرونة ، مراعاة للحاجة إلى تأمين الاستفادة القصوى من خدمات المؤتمرات . أما الحالات التي يُفقد فيها قدر من طاقة خدمة المؤتمرات بسبب انتهاء الاجتماعات في وقت مبكر فهي نتيجة للقاعدة غير المرنة التي تجعل فترات الجلسات ثلاث ساعات دائماً . وبالإمكان تنظيم جلسات أقصر أو عدة جلسات متتالية في إطار مدة الثلاث ساعات .

(السيد راي ، الهند)

٣٧ - واستطرد قائلاً إن مكتب اللجنة ينبغي أن يوافق على طلبات إجراء تغييرات فيما بين الدورات لجدول المؤتمرات ، التي لا تترتب عليها آثار في الميزانية ، شريطة ألا توجد أي مشاكل تقنية وأن يوجد ما يبرر هذه الطلبات . ومن جهة أخرى ، على المكتب واللجنة بأسرها أن يستجيبا لهذه الطلبات على وجه السرعة .

٣٨ - وأعرب عن تأييد وفده للرأي الوارد في التقرير الذي مؤداه أن تواصل الإدارة تقديم خدمات المؤتمرات للهيئات غير الممولة من الميزانية العادية ، وذلك بغية عدم تخفيض الموارد التي تستخدمها هذه الهيئات في الأنشطة التنفيذية ، ومع ذلك ، ينبغي إعلامها بحجم الخدمات المقدمة اليها من الميزانية العادية وذلك لإشعارها بضرورة الاستفادة من تلك الخدمات إلى أقصى حد ممكن .

٣٩ - وحث على إيلاء الأولوية لإدخال تكنولوجيات جديدة أكثر إنتاجية في خدمات المؤتمرات ، ولا سيما في مراكز العمل التي تكون فيها الأيدي العاملة باهظة الكلفة . وما يشير الاستغراب لدى الوفد الهندي في هذا السياق التوصية الواردة في الفقرة ١٣٥ من تقرير اللجنة بإدخال تطبيقات التكنولوجيات الجديدة بشكل موحد في الأمم المتحدة بأكملها . ولو لم تكن هنالك قيود مالية لكان هذا أمرا سهلا ، لكنه متعذر في الظروف الحالية . وحيدا لو شرع في ذلك تدريجيا بدءا بمراكز العمل التي يؤدي فيها إدخال هذه التكنولوجيات الجديدة إلى تحقيق أقصى قدر من الانتاجية والكفاءة من حيث الكلفة .

٤٠ - السيد ويبيسونو (اندونيسيا) : قال إن وفده يؤيد تأييدا تاما توصية لجنة المؤتمرات بأن يعيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في إمكانية العمل بنظام السنتين فيما يتعلق باجتماعات أجهزته الفرعية .

٤١ - وأضاف قائلاً إن هيئات الأمم المتحدة التي يقل فيها معدل الاستفادة من خدمات المؤتمرات عن المؤشر المرجعي البالغ ٧٥ في المائة ينبغي أن تعتمد إلى تقدير احتياجاتها بشكل أفضل . وحيث أن المنهجية الحالية المستخدمة في تجميع البيانات المتعلقة بالاستفادة من خدمات المؤتمرات لم تسفر عن نتائج مرضية ، فإن وفد اندونيسيا يؤيد المقرر الذي اتخذته اللجنة في عام ١٩٩٠ باستخدام منهجية جديدة ، على أساس تجريبي لمدة ثلاث سنوات ، بالتوازي مع المنهجية الحالية .

(السيد ويبسونو ، اندونيسيا)

٤٢ - وأعلن موافقة وفده على أنه يلزم أن يُطلب إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن يعيدا النظر في احتياجاتهما من الاجتماعات والوثائق في ضوء ما يترتب على تلك الاحتياجات من آثار مالية جمة .

٤٣ - وتطرق إلى طلبات الاستثناء من أحكام الفقرة ٧ من الجزء أولا من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ ، فأشار إلى وجوب أن تتخذ الهيئات الفرعية الترتيبات اللازمة لإنجاز أعمالها قبل بدء الدورات العادية للجمعية العامة والاستفادة على الوجه الاكمل من خدمات المؤتمرات المخصصة لها .

٤٤ - ومضى قائلاً إن وفده يحث الامانة العامة على أن تدأب على الاهتمام بأهداف تطبيق التكنولوجيات الجديدة المشار اليها في الفقرة ١٣٤ من تقرير اللجنة ، وأن تكفل ، بقدر الامكان ، إدخال التكنولوجيات الجديدة في المنظومة بأسرها بصورة موحدة .

٤٥ - وأردف قائلاً إن الولاية المنوطة باللجنة في القرار ٢٢٢/٤٣ بآء هي أفضل صيغة في الظروف الحالية ، إنه ينبغي للأمانة العامة أن تحيط علما بالفقرة ١٠٤ من الوثيقة A/44/222 ، التي تغيد أن من المزمع في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ إجراء امتعاض جديد من الخارج يرمي إلى تحديد إمكانية زيادة انتاجية وكفاءة إدارة شؤون المؤتمرات بقدر أكبر .

٤٦ - السيد زاري (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن أهم مهمة للجنة المؤتمرات هي زيادة كفاءة استغلال موارد خدمة المؤتمرات ، في إطار الاساليب التنظيمية والإجرائية لمنظومة الأمم المتحدة . فالظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع الدولي وزيادة خطورة المشاكل الاقتصادية العالمية تتطلب من المنظمة تكييف آدائها للتمكن من القضاء على هذه المشاكل . ومن الضروري جعل أنشطة الأمم المتحدة لا مركزية ، وتخفيض عدد وتواتر ومدة المؤتمرات والاجتماعات ، وتخصيص مزيد من الموارد للمكاتب الإقليمية وتحسين خدمات المؤتمرات فيها . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي توثيق عسرى التعاون بين لجنة المؤتمرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق باعداد وتعديل جدول المؤتمرات والاجتماعات .

## (السيد زاري ، جمهورية إيران الإسلامية)

٤٧ - وبالنظر إلى الفروق بين الاستغلال المخطط والفعلي لموارد خدمة المؤتمرات من جانب شتى هيئات الأمم المتحدة ، ينبغي لكل هيئة أن تضع ولايتها في اعتبارها لدى طلب هذه الخدمات . ويؤيد وفد إيران في هذا الصدد التوصيات الواردة في الفقرتين ٢٩ و ٩٢ من تقرير لجنة المؤتمرات . ولتحقيق الكفاءة القصوى في استغلال موارد خدمة المؤتمرات ، ينبغي للجنة أن تبقى على اتصال بجميع هيئات الأمم المتحدة .

٤٨ - ووفقا لتوصيات فريق الـ ١٨ ، ينبغي للجنة تنسيق إجراءات عمل خدمات المؤتمرات في شتى مكاتب الأمم المتحدة ، وخاصة تخطيط وتنسيق المؤتمرات والاجتماعات مع توزيعها على مدار السنة ومراعاة توافر الموارد . بيد أنه يجري في بعض الاجتماعات النظر في مسائل معقدة وهامة تتطلب عملية بطيئة من التفاوض ، وفي هذه الحالات الاستثنائية يمكن التفاوض عن المعايير المبينة تـ واً .

٤٩ - ووفقا لأحكام الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٤٥ بـ ، ينبغي ألا تتجاوز تقارير الهيئات الفرعية ٣٢ صفحة . وينبغي للجنة المؤتمرات تذكير الهيئات التي تتجاوز تقاريرها الحد المذكور بهذه القاعدة ، مراعية دائما الحالات الاستثنائية . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي للأمانة العامة تحديد طول التقارير والنظر في إمكانية تخفيض عددها وتواترها . أما الدول الأعضاء فينبغي لها الحد من طلباتها التي ترجو فيها توزيع الرسائل بوصفها وثائق من وثائق الأمم المتحدة ، وتقصير طولها قدر الإمكان . فالحد من الوثائق عموما يتيح تخفيض تكاليف الطباعة الخارجية التي تعتبر باهظة . ولا بد أيضا من مواصلة الاستثمار في تكنولوجيات جديدة ترمي إلى زيادة الكفاءة ، من حيث فعالية التكاليف ، وخاصة في المكاتب الإقليمية . ومن ناحية أخرى ، فإن توزيع الوثائق بجميع اللغات في حينها من شأنه أن يتيح تلافي تبديد كبير في موارد خدمة المؤتمرات .

٥٠ - السيد توياما (اليابان) : رحب بتحسين معدلات استغلال خدمات المؤتمرات . وضع ذلك ، وكما ذكر ممثل هولندا الذي تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي ، فإن معدلات الاستغلال في بعض الهيئات مثل لجنة التخطيط الإنمائي ، وهيئة نزع السلاح ، ومجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، واللجنة المختصة للمحيط الهندي ، منخفضة جدا . وينبغي اتخاذ تدابير خاصة لتحسين الحالة في هذه الهيئات ، وبالتالي يؤيد وفد اليابان بقوة الفقرات ٣٠ و ٣١ و ٣٢ من تقرير لجنة المؤتمرات .

(السيد توياما ، اليابان)

٥١ - وبغية تحسين استغلال موارد خدمة المؤتمرات ، ينبغي للهيئات التحلي بالمرونة وذلك ، على سبيل المثال ، بجدولة اجتماعات لمدة أربعة أيام أو أربعة أيام ونصف ، على أساس احتياجاتها الحقيقية ، بدلا من المدة المعتادة البالغة خمسة أيام . والعناية في التحضير للاجتماعات تحت إشراف المكاتب المختلفة وإصدار الوثائق في حينها من شأنهما أن يحسنا معدلات استغلال الموارد . وينبغي التقييد بصرامة بقاعدة الستة أسابيع لتوزيع الوثائق قبل الاجتماعات . ولذلك ينبغي للجنة النظر في سبيل تخفيض حجم وطول الوثائق ، مما يتيح تقصير الوقت اللازم لإعدادها . وهو يؤيد تماما اقتراح وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة الداعي إلى تعزيز التعاون بين الإدارات في الأمانة العامة في مجال الوثائق .

٥٢ - ومن الضروري الإشارة إلى إتاحة الوثائق لكل اجتماع ، مع تقديم المعلومات الدقيقة إلى الدول الأعضاء عن كل مرحلة من مراحل إعدادها ، ابتداء من تحريرها وحتى توزيعها . وهو يحيط علما مع الاهتمام بالاقترح الرامي إلى وضع "مؤشر توفرا" يحدد النسبة المئوية لوثائق ما قبل الدورات التي تصدر قبل انتهاء مهلة الستة أسابيع ، كما جاء في الفقرة ٢١ من تقرير اللجنة . ومن شأن هذه المعلومات أن تتيح تحسين تنظيم أعمال الاجتماعات . وهو يأمل في أن تتخذ اللجنة الخامسة التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الاقتراح .

٥٣ - ويرى وفد اليابان أن من الضروري إيضاح معدلات استغلال شتى المرافق والخدمات القائمة في كل مركز من مراكز المؤتمرات ، أي نيويورك وجنيف وفيينا . وينبغي توفير معلومات عن مسائل مثل عدد الأيام في السنة التي تستخدم فيها كل قاعة من قاعات الاجتماع ، وعدد الأيام التي يعمل فيها كل فريق من المترجمين الشفويين . وينبغي التقييد بصرامة بجدول المؤتمرات المعتمد من جانب الجمعية العامة لضمان كفاءة استغلال موارد خدمة المؤتمرات . وهو يؤيد تماما الفقرة ٤٤ من تقرير اللجنة فيما يتعلق بحالات الخروج عن جدول المؤتمرات من جانب الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٥٤ - وينبغي تعزيز تبادل موارد خدمة المؤتمرات بين الهيئات من أجل استخدامها على النحو الأمثل في منظومة الأمم المتحدة بأكملها . وفي هذا الصدد ، يحيط علما وفد اليابان مع الاهتمام بالمعلومات المقدمة من وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات

(السيد توياما ، اليابان)

والمهام الخاصة بشأن مفاوضات الامانة العامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية حول تعزيز خدمات المؤتمرات برمتها . ومن المأمول أن تقدم الامانة العامة في القريب العاجل إلى الجمعية العامة مقترحات تعكس الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع هاتين الهيئتين .

٥٥ - ويحيط وفد اليابان علما بما قرره مجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، في ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ ، من أن يتم النظر في كل تغيير في النظام الحالي لخدمات المؤتمرات من أجل المنظمات القائمة في فيينا فسي ضوء الفوائد الناجمة من حيث الكفاءة ، والتوفير ونوعية الخدمات . ولذلك ينبغي أن يكون تم النظر بإسهاب في مسألة نوعية خدمات المؤتمرات في فيينا من منظور "زباكن" هذه الخدمات ، أي الدول الاعضاء . وهو يأسف لعدم طلب أي توصية في هذا الشأن من اللجنة في تقريرها . كذلك يحيط علما مع القلق بأن لجنة التنسيق الإدارية لم تضح بعد قائمة كاملة بخدمات المؤتمرات يمكن المشاركة فيها من أجل الفائدة القصوى لمنظومة الامم المتحدة .

٥٦ - ومنذ سنتين عقدت لجنة المؤتمرات دورة استثنائية غير رسمية للنظر في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ، وقدمت توصيات إلى الجمعية العامة . وهذه السنة لم يعقد أي اجتماع مماثل للنظر في الباب ٣٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، المتعلق بخدمات المؤتمرات . وينبغي للجمعية العامة أن تطلب إلى اللجنة القيام بدور أهم في دراسة مسائل الميزانية . وينبغي للجنة أن تنظر أيضا في الاسقاطات والإحصاءات الواردة في الباب ٣٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، وهذه مهمة تشكل جزءا من ولايتها بوصفها هيئة مركزية معنية بجدولة الاجتماعات .

٥٧ - وفيما يتعلق بإمكانية دعوة خبراء استشاريين خارجيين ذوي "أفكار جديدة" لتقرير ما إذا كان يمكن تحسين انتاجية وكفاءة إدارة شؤون المؤتمرات ، فإن وفد اليابان يفهم أن هذه المهمة تعتبر حتى الآن من مهام لجنة المؤتمرات دون اللجوء إلى منظمات خاصة خارجية . وبعد مرور خمس سنوات على تقديم الاقتراح لأول مرة ، فقد حان الوقت للتخلي عنه ما لم تجد اللجنة طريقة فعالة وعملية لتنفيذه .

(السيد توياما ، اليابان)

٥٨ - وفيما يتصل بالاستعانة بالتكنولوجيا الجديدة في خدمة المؤتمرات ، فهو يكرر القول إن ذلك لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته . إذ لا يمكن أن يكون مفيدا إلا بقدر ما يزيد الانتاجية والكفاءة . وهو يأمل في أن تعلن الامانة العامة النتائج المحققة حتى الآن .

٥٩ - السيد زهانغ ونجون (الصين) : أيد من حيث المبدأ مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، فضلا عن التوصيات المتمثلة باللجنة ، وخاصة التوصية المتعلقة بأن يعيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في إمكانية إنشاء دورة لفترة سنتين من أجل اجتماعات هيئاته الفرعية ، وبأن ينظر مجلس الوصاية في احتياجاته من الاجتماعات .

٦٠ - ويحيط وفد الصين علما مع الارتياح بالزيادة في معدلات استغلال الخدمات . بيد أنه لاحظ أن معدلات الاستغلال من جانب بعض الهيئات لا تزال منخفضة بل هبطت في بعض الحالات ، وأيد ما طلبته اللجنة من أن توضع الهيئات المعنية هذه الحالة . وفي حالة الهيئات التي لا تقدم إياها مرضيا ، ينبغي للجنة اعتماد تدابير تصحيحية فعالة . ويمكن زيادة معدلات الاستغلال المستهدفة التي حددتها اللجنة بنسبة ٧٥ في المائة في ١٩٨٣ ، بالرغم من عدم بلوغ بعض الهيئات هذه النسبة بعد . ويؤيد وفد الصين أيضا أن تنظر اللجنة في تدابير إضافية في إطار ولايتها لزيادة تحسين كفاءة وفعالية استغلال موارد خدمة المؤتمرات .

٦١ - وأعرب عن بالغ قلقه لأنه لم يتم بعد التنفيذ الكامل للحكم القاضي بتوزيع ورائق ما قبل الدورة اللازمة للاجتماعات بفترة لا تقل عن ستة أسابيع قبل الاجتماعات وفي آن واحد بجميع اللغات الرسمية لأجهزة الأمم المتحدة ، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٤٥ بآء . ونظرا لعدم صدور الوثائق أو تأخير صدورهما ، كانت هناك حالات تعذر فيها انعقاد الاجتماعات المقررة أو توجب فيها إلغاء الاجتماعات كليا . وينبغي أن تشمل المقترحات المقدمة من اللجنة إلى الجمعية العامة بشأن تقييم معدلات استغلال موارد خدمة المؤتمرات على تدابير فعالة لتخفيف عدد الاجتماعات المؤجلة أو الملغاة لهذا السبب .



(السيد زهانغ ونجون ، الصين)

٦٢ - وفي ١٩٩٠ وافقت لجنة المؤتمرات على جميع الطلبات تقريبا المقدمة لشمديس الدورات أو جدول اجتماعات إضافية . وهو يأمل في أن تدرس اللجنة في المستقبل هذه الطلبات دراسة كاملة ، وأن تبذل الهيئات التي تتقدم بها قصاراها من أجل الاستخدام الأمثل لخدمات المؤتمرات .

٦٣ - وهو يشارك تماما في ما خلصت اليه اللجنة من "أن التطبيق المستمر للتكنولوجيات الجديدة لا ينبغي اعتباره غاية في حد ذاته وإنما أداة يمكن بها للأمانة العامة أن تحقق تحسينات في الكفاءة والفعالية من حيث التكاليف" . ولا يمكن ملاحظة نتائج الأخذ بتكنولوجيات جديدة في ليلة وضحاها . ومن المستصوب إجراء تقييم عام لتطبيقها بعد فترة انتقالية .

٦٤ - وقد قامت لجنة المؤتمرات وإدارة شؤون المؤتمرات بعمل قيم بهدف وضع جدول اجتماعات متوازن وتقديم خدمات المؤتمرات اللازمة ، وهو يأمل في أن تواصل كل منهما القيام بدور فعال في إطار ولايتها .

٦٥ - السيد رازفين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن لجنة المؤتمرات لا تزال تظهر بعض التلكؤ الذي لا يمكن تعليله فيما يتعلق بتنفيذ مختلف العناصر الأساسية لولاياتها ، مما يمنعها من طرح أفكار جديدة لزيادة كفاءة استخدام موارد خدمة المؤتمرات . وهناك ما يبرر قلق مختلف الوفود التي تقترح اللجوء إلى خدمات الخبراء الاستشاريين الخارجيين للنظر نظرة جديدة ونزيهة في عمل إدارة شؤون المؤتمرات . ومع ذلك ، وقبل المضي في هذا الاتجاه ، ينبغي استنفاد جميع الموارد الداخلية في الأمانة العامة ، بما في ذلك إدارة شؤون المؤتمرات ، فضلا عن إمكانيات لجنة المؤتمرات التي تستطيع ، امتثالا لجميع جوانب ولاياتها ، القيام بدور هام جدا في النظر في أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال المؤتمرات .

٦٦ - وينبغي للجنة تحويل اهتمامها من استعراض مقدار هائل من المعلومات الإحصائية وتحسين أساليب جمعها وإعدادها ، نحو تنفيذ أهم جوانب ولايتها ، أي تحديد السبل بضمان الاستغلال الأمثل لمرافق وخدمات المؤتمرات ، وتحسين تنسيق المؤتمرات داخل منظومة الأمم المتحدة . ويستتبع هذا التغيير متطلبات جديدة بالنسبة للجنة ذاتها وبالنسبة كذلك إلى الهيئات الحكومية الدولية الأخرى التابعة للمنظمة . ومن شأن

(السيد رازفين ، اتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفياتية)

توصيات فريق الـ ١٨ تحويل اللجنة إلى هيئة تابعة للجمعية العامة تكون ذات نفوذ وتتطلع إلى الامام للعمل على ضمان أرشد وأكفأ استغلال ممكن للموارد القائمة من خدمة المؤتمرات ، من ناحية ، ومنع الاعتبارات المالية البحت من عرقلة التطور الدينامي لآليات الحوار الدولي . ولا ينبغي لهذه التوصيات أن تصبح طي النسيان . وتوجد بين الامانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة موارد لم تستغل بعد . وتجدر الإشارة ، مثلا ، إلى وحدة التفتيش المشتركة التي لديها خبرة كبيرة في اعداد الدراسات من هذا القبيل . كما يمكن استخدام آليات التحليل والتقييم الداخلية في إدارة شؤون المؤتمرات لطرح مجموعات من الافكار والمقترحات الجديدة الرامية إلى زيادة الكفاءة وضمان الاستخدام الامثل لخدمات المؤتمرات .

٦٧ - والمهم في هذا السياق هو زيادة الفعالية من حيث التكاليف ، دون أن يكون تخفيض التكاليف غاية في حد ذاته . وأبدى شكوكا حول أمور منها خطط الامانة العامة الرامية إلى الأخذ بتكنولوجيات جديدة في جميع ميادين خدمات المؤتمرات تقريبا . ومن المؤسف أن تقرير لجنة المؤتمرات لا يوضح مسائل مثل الزيادة الحقيقية في الانتاجية التي ستتيحها تكنولوجيات جديدة ، وما ينجم عن ذلك من إعادة توزيع الموارد البشرية في الامانة العامة بغية تنظيم أنشطتها والاقتصاد في الموارد ، والعلاقة بين المعدات وعدد الموظفين التي ستضمن تكاليف دنيا وكفاءة قصوى بالنسبة للمنظمة ، وما نجم وينجم عن الأخذ على نطاق كبير بتكنولوجيات جديدة في جميع ميادين نشاط الأمم المتحدة تقريبا ، بما في ذلك خدمات المؤتمرات ، من تأثير على المعايير المتعلقة بحجم عمل موظفي الوحدات التي لديها مثل هذه المعايير ، وعلى وضع هذه المعايير حيثما لا توجد أو حيثما لا تكون محددة بوضوح .

٦٨ - ودون انكار الفائدة المحتملة لإجراء دراسة مستقلة خارجية ، فهو يرى أن تلك الدراسة لن تكون بمثابة علاج عام للمشاكل الداخلية . فالوسيلة الرئيسية لحل هذه المشاكل هي الإرادة السياسية للهيئات الحكومية الدولية والدول الاعضاء ذاتها . ويمكن استغلال الخدمات الاستشارية الخارجية لإجراء تحليل موضوعي للنشطة في ميدان تنسيق خدمات المؤتمرات داخل منظومة الأمم المتحدة . ولم يتحقق حتى الآن تقدم كبير في هذه المسألة . وهو يتطلع باهتمام إلى تقرير الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بالترتيبات المتعلقة باللفات ، والوثائق والمنشورات ، الذي سيقدم إلى لجنة

(السيد رازفين ، اتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفياتية)

المؤتمرات في العام القادم . ويأمل أيضا أن تتجلى في الوثائق المتعلقة بالموضوع مقترحات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية التي نظرت في هذه المسألة بالتفصيل .

٦٩ - وكما أوصى فريق الـ ١٨ ، ينبغي للأمانة العامة إعادة النظر في مسألة توحيد جميع الخدمات التحريرية للأمانة العامة في إدارة شؤون المؤتمرات . وإن الجمع بوضوح بين خدمات المؤتمرات في إدارة وحيدة سيتيح زيادة الكفاءة والاقتصاد في الموارد ، فضلا عن تخفيض حالات التأخير غير الجائز في إصدار الوثائق .

٧٠ - وستنظر لجنة المؤتمرات في العام القادم في حالة الوثائق . وهو يأمل في أن تقوم اللجنة والأمانة العامة بتحليل مفصل لحالة هذه المواد ، وخاصة بالنسبة لفائدة مجموعة من المنشورات ، وترشيد خدمات المنشورات عن طريق الاخذ بتكنولوجيات جديدة ، وإعادة توزيع الموارد البشرية اللازمة الناجمة عن ذلك ، وحجم الوثائق المتأخرة ، ومعايير حجم العمل للموظفين .

٧١ - وقد علق الاتحاد السوفياتي دائما أهمية كبرى على نشاط الامانة العامة في مجال خدمات المؤتمرات . ويستند التغيير في موقف الاتحاد السوفياتي إلى أنه يرفض ، على المستوى العملي ، الاعتبارات الايديولوجية والدعائية البحت في هذا الميدان ، ويؤكد أهمية تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى الوفود ونوعية الوثائق الصادرة باللغة الروسية . ومن وجهة نظر عملية بحت ، من الضروري زيادة ثقة المستعملين بوثائق الامم المتحدة الصادرة بالروسية من خلال تحسين نوعيتها بحيث تكون الترجومات أدق وأيسر فهما . ولذلك ينبغي تزويد خدمات اللغة الروسية باخصائيين من ذوي الكفاءة المهنية البالغة . والإمكانات لتحقيق ذلك متاحة ، ويتوقف استقلالها على الامانة العامة .

٧٢ - السيد سينا كاردوسو (البرازيل) : أشار إلى أن تقرير لجنة المؤتمرات يتضمن مجموعة من التوصيات والاستنتاجات المناسبة والمفيدة لمواصلة زيادة فعالية وكفاءة الامم المتحدة . وإذا كانت هذه التوصيات لا تفي بتوقعات بعض الوفود ، فإنها تعكس موقفا توفيقيا بين مختلف وجهات النظر الممثلة في المنظمة .

(السيد سينا كاردوسو ، البرازيل)

٧٣ - ولا يزال هناك الشيء الكثير مما ينبغي القيام به فيما يتعلق بإتاحة الوثائق ، وستساهم الجهود المبذولة في هذا الصدد في تخفيض التكاليف . ولذا تجدر الإشارة مع الارتياح إلى الطلب الوارد في الفقرة ٣٢ من تقرير اللجنة والذي سيستجيب تقييما أفضل لاستغلال موارد خدمة المؤتمرات .

٧٤ - ويذكر التقرير عددا كبيرا من هيئات وبرامج الأمم المتحدة التي لا تمول أنشطتها من الميزانية العادية والتي تتلقى خدمات مؤتمرات مجانا . وتدعم حكومة البرازيل ، في حدود إمكانياتها المحدودة ، أنشطة هذه الهيئات والبرامج التي قدمت مساعدة إلى البرازيل في أحيان كثيرة لتذليل صعوباتها الاجتماعية والاقتصادية . بيد أن مما يبعث على القلق تحويل الموارد من الميزانية العادية لتمويل الأنشطة الخارجة عن الميزانية ، وهو يشارك ، في هذا الصدد ، في الرأي القائل بأنه ينبغي رد التكاليف إلى الأمم المتحدة عن خدمات المؤتمرات التي تقدمها .

٧٥ - ويبتلى في التقرير قلق عام إزاء كفاءة أنشطة الأمم المتحدة وفعاليتها من حيث التكاليف . وهو يشارك في هذا القلق ، إلا أنه على اقتناع أيضا بأنه ينبغي للجنة ألا تقحم نفسها في مجال اختصاص الهيئات الحكومية الدولية الأخرى ، بل ينبغي لها المحافظة على الخدمات بالمستوى المطلوب من النوعية في الخدمات . ولبلوغ الكفاءة المنشودة ، ينبغي محاولة إزالة الآثار غير المستحبة ، وعلى سبيل المثال الحالات التي يمكن أن يجري فيها تجاوز قدرة الدول الأعضاء المحدودة على أن تكون ممثلة وأن تشارك في الاجتماعات المعقودة في آن واحد . وهذه هي الحالة في الأزواج الحالي المتناول وغير المتوقع في الجلسات الموضوعية للجنة السياسية الخاصة واللجنة الرابعة في هذه اللحظة .

٧٦ - وفي الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، أيد وفد البرازيل صراحة التوصية ١ المقدمة من فريق الـ ١٨ ، والمتعلقة بتعزيز لجنة المؤتمرات وتوسيع اختصاصاتها كما أيد فكرة أن تكون اللجنة على قدم المساواة مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى كي تستطيع ضمان توزيع أفضل لموارد ومرافق وخدمات المؤتمرات على مدى أطول .

٧٧ - كذلك تؤيد البرازيل فكرة معالجة بعض المواضيع البرنامجية مرة كل سنتين ، وتدعم عمل لجنة المؤتمرات في هذا الصدد . وعليه ، فهي تترقب باهتمام إمكانية

(السيد سينا كاردوسو ، البرازيل)

العمل جنباً إلى جنب مع وفود أخرى لتفريد المواضيع البرنامجية المحالة إلى اللجنة الخامسة التي يمكن معالجتها على هذا النحو .

٧٨ - السيد اوكلزين (بيلاروس) : قال إنه يعلق أهمية كبرى على أنشطة لجنة المؤتمرات ويؤيد تعزيز وظائفها بوصفها هيئة حكومية دولية معنية بتخطيط وتقديم خدمات المؤتمرات على نحو رشيد واقتصادي . ويجدر الترحيب بأن أعضاء اللجنة أحرزوا مؤخرًا ، بالتعاون مع إدارة شؤون المؤتمرات ، تقدماً ملحوظاً ونتائج ايجابية في هذا الميدان . ولم يمكن إلا خلال العام الماضي وضع توصيات ومقترحات قيمة ومفيدة يمكن أن يساهم تطبيقها عملياً في إعداد جدول للمؤتمرات أكثر تنظيماً ، وزيادة كفاءة وفعالية استغلال الموارد والخدمات المتاحة .

٧٩ - وبوجه خاص ، يؤيد وفد البرازيل تماماً توصيات اللجنة بأن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في إمكانية قيام هيئات الفرعية بعقد اجتماعات ودورات مرة كل سنتين ، في إطار التدابير المعتمدة لإعادة تشكيل وتنشيط المجلس ، وبأن ينظر مجلس الوصاية في احتياجاته من خدمات المؤتمرات . ومن المهم جداً في هذا الصدد أن تتخذ لجنة المؤتمرات موقفاً إيجابياً إزاء التطبيق العملي للتوصيات المذكورة وأن تزود هذين المجلسين بالمساعدة اللازمة لإعادة النظر في جدول المؤتمرات وتخفيض الوثائق .

٨٠ - كما يجدر الترحيب بقرار اللجنة ، وإن جاء متأخراً ، بأن تطلب إلى هيئات وبرامج الأمم المتحدة التي تمول أنشطتها من التبرعات ، وخاصة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، إعادة النظر في احتياجاتها من الاجتماعات والوثائق ، إذ تترتب عليها آثار مالية هامة بالنسبة لميزانية الأمم المتحدة .

٨١ - وليس من شك في أهمية وفائدة قرار اللجنة بمواصلة تعزيز الاتصالات مع هيئات الأمم المتحدة لزيادة كفاءة استغلال الخدمات المقدمة لها . ونتائج هذه الاتصالات معروفة جيداً ، وفي حين أن متوسط معدل استغلال موارد خدمة المؤتمرات المتاحة بلغ ٦٤ في المائة في عام ١٩٨٣ ، فقد بلغ ٧٨ في المائة في عام ١٩٩٠ . وفي الوقت ذاته ، فهو يؤيد الاقتراح الذي تقدمت به وفود أخرى بتحديد أدنى معدل معقول للاستغلال العمادي

(السيد اوكولزين ، بيلاروس)

لخدمات المؤتمرات بنسبة ٨٥ في المائة ، وبأن يطلب إلى الهيئات التي تستخدم أقل من ٦٠ في المائة من الخدمات المتاحة لها إعادة النظر في ممارستها في مجال تخطيط الاجتماعات .

٨٢ - وفيما يتعلق بعمل لجنة المؤتمرات ذاتها وحالتها الخاصة بين الهيئات الفرعية التابعة للجمعية للجمعية العامة ، يشارك وفد بيلاروس في القلق الذي أعربت عنه دول أخرى لأن كفاءة عمل اللجنة لا تفي بالتوقعات في بلوغ تخفيض كبير في خدمات المؤتمرات ، التي تمثل ٢٠ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة . ولا يمكن عزو هذا التقصير الخطير حصرا إلى إدارة اللجنة أو إلى المقاومة الماهرة التي تبديها إدارة شؤون المؤتمرات . وهو يرى أن السبب الرئيسي لتحقيق نتائج غير مشجعة على هذا النحو يكمن في أن غالبية الدول الأعضاء تطبق معيارا مزدوجا في هذا المجال . ومن ناحية أخرى ، عندما يجري العمل باتساق وبرغبة في توحي النظام والانضباط ، وكذلك باستغلال الموارد المتاحة استغلالا اقتصاديا ، تتحقق نتائج إيجابية . وفي هذا السياق ، تؤيد بيلاروس اقتراح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية والوفود الأخرى بأن تتركس اللجنة الخامسة نفسها كليا لترشيد أعمالها وتقديم دعما معنويا وعمليا إلى أنشطة لجنة المؤتمرات .

٨٣ - وفيما يتصل باستخدام خبراء مستقلين لدراسة سبل تحسين خدمات المؤتمرات فسي الأمم المتحدة ، فإن لديه تخفظات خطيرة إزاء فائدة هذا الإجراء ، الذي من شأنه أن تترتب عليه تكاليف إضافية بالنسبة للمنظمة والذي ربما سيكون مصير نتائجه العملية مماثلا لمصير العديد من دراسات وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة . ومن الواضح أن هذا لا يعني أن لجنة المؤتمرات واللجنة الخامسة تجهلان المشاكل المتعلقة بخدمات المؤتمرات أو لا تعرفان كيفية حلها . ومن ناحية أخرى ، من الأساسي أن تحظى جهودهما بالدعم الواجب من جميع الدول الأعضاء وجميع الهيئات في منظومة الأمم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠